

القطاع الحيوي وتطويره، من خلال اتخاذ إجراءات تشريعية وتنظيمية ملائمة، وذلك للمحافظة عليه.

كما نطلب من السيد رئيس الحكومة إعفاء هذا القطاع من الضرائب خاصة في هذه السنوات العجاف.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب، لقد استبشر مواطنوها خيرا بإنشائه، إلا أنه بعد اطلاعنا على المرسوم رقم 2000-242 المؤرخ في 16 أوت 2000 والذي يصنف في مادته الرابعة الجماعات المحلية المستفيدة من تمويل هذا الصندوق، فوجئنا بإلغاء ثلاث (3) ولايات هي الجلفة والبيض والنعام، وحرمانها من عائدات هذا الصندوق رغم معرفتنا لوضعية هذه الولايات وما تعانيه من تخلف وعزلة وحرمان وفق وبطالة متفشية. وعليه، من الواجب أن تستفيد برامج تنمية خاصة بها لإخراجها من دائرة التخلف والحرمان والعزلة. ونطلب من السيد رئيس الحكومة التدخل لإعادة النظر في هذا المرسوم حتى يتسنى للولايات السالفة الذكر الاستفادة من عائدات الصندوق مع إبقائها ضمن مناطق الجنوب كما حددها المرسوم المصنف للولايات الجنوبية.

السيد الرئيس، إن شعار الحكومة الذي تبنته في هذا البرنامج والمتمثل في الفعالية في مسار اتخاذ القرار والفعالية في التطبيق، سيكسبها ثقة المواطنين وتجابهم في مؤسساتهم كاملة خاصة إذا ما تم التطبيق الميداني لهذا الشعار.

أخيرا، أدعو الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم.

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد ميلود، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زيدوك.

3 - إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية قصد ضمان قدر أوفر من الشفافية في تسيير الموارد العمومية.

4 - العدل والإنصاف في الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء الحكومة إلى المناطق والولايات، حيث نلاحظ أن بعض المناطق وبعض الولايات لم تطأها أقدام بعض أعضاء الحكومة، خاصة القطاعات الحساسة التي لها علاقة بالمواطنين.

5 - إحداث البدائل للاقتصاد الوطني على المديين المتوسط والبعيد، كأن تكون في ميدان الفلاحة وبالتحديد في قطاع تربية المواشي والذي يجب تطويره وعصرنته.

السيد الرئيس، لقد أشار برنامج الحكومة إلى استصلاح مساحات جديدة. لكن يجب أيضا الشروع فعلا في تحقيق خيار الهضاب العليا الذي ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، لم يول برنامج الحكومة تربية المواشي وحماية السهوب والمراعي عناية خاصة، من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية المهددة بالزوال، خاصة في السنوات الأخيرة، بسبب عدة عوامل منها العوامل الطبيعية كالجفاف والعواصف الثلجية التي اجتاحت بعض الولايات السهبية في هذه السنة مسببة خسائر كبيرة في هذه الثروة الحيوية، والعوامل البشرية المتمثلة في الحرث الفوضوي وإتلاف المراعي مما أتى على كثير من أنواع النباتات العلفية رغم البرامج المختلفة والإمكانات المالية المرصودة لتعويض هذه النباتات. إلا أنها للأسف لم تسجل نتائج ملموسة. وإذا استمر الأمر على ما هو عليه، فإن المستقبل ينذر بزوال هذه الثروة الحيوانية الهائلة وكذا التصحر الذي يهدد المدن الساحلية. كذلك يجب العمل على تشجيع تصدير الماشية بتوفير الآليات لذلك قصد جلب الاستثمار وسد الباب أمام تهريبها عبر الحدود. وعليه، فإن الحكومة ملزمة بإعادة الاعتبار لهذا

هذا من جهة، من جهة أخرى، ما مصير مشروع الخط المزدوج للسكة الحديدية الذي كان من المفروض أن يربط منطقة واد جر بخميس مليانة، وكذا ولاية البليدة بولايتي عين الدفلى والشلف، وذلك نظرا إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية والحيوية في المجال التنموي. كذلك أرى من الضروري فتح المطار العسكري لولاية الشلف لفائدة الملاحة المدنية والذي سبق وأن تدخل بصدده السادة نواب ولاية الشلف عدة مرات، ونالوا وعود السيد وزير النقل السابق. مع العلم أننا لا نجد مطارا مدنيا بين مطاري العاصمة ووهرا، وتكفي القراءة البسيطة والمقارنة في خريطة توزيع المطارات بين شرق البلاد وغربها، لرفع الانشغال.

الفلاحة: إن الفلاحة في بلادنا مختلفة مناطقها مناخا وتربة. وبالتالي تتميز كل منطقة عن الأخرى بخصوصية إنتاجها الفلاحي. وعليه يجب مراعاة هذه الخصوصيات وفق احتياجات كل منطقة على حدة، من دعم مالي وعتاد فلاحي وأسمدة ومياه سقي. كما يجب أن تذهب الحكومة في مراعاتها للفلاحة إلى تشجيع الفلاحين الحقيقيين بتقنين العمل الفلاحي والعقار الفلاحي وتنظيمهما حماية لهم وللأرض. كما يجب ألا تتردد الحكومة في كشف أشباه الفلاحين الانتهازيين الذين استحوذوا على عقارات فلاحية عن طريق عقود الشهرة، وأن تتكفل بالفلاحين المتضررين من الجفاف. هذا ونطالب بالإسراع في إنجاز السدود كسد سيدي محمد بوطيبة، وسد أولاد ملوك بولاية عين الدفلى، وذلك بتخصيص الأموال اللازمة لهما.

السيد رئيس الحكومة، رغم الجهود التي بذلتها الحكومات المتتالية خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها وزارة السكن المسؤولة عن القطاع، من منا يستطيع التطرق إلى هذا الموضوع دون الإشارة إلى مؤسسة ترقية السكن العائلي (E P L F) هذه المؤسسة غير الخاضعة لوصاية وزير السكن، والتي لها المئات من السكنات المنجزة، بالإضافة إلى العجز المالي الذي تعانيه، ومشاكلها مع المقاولين الذين لم يتقاضوا بعد

السيد عبد القادر زيدوك: شكر السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
زملائي النواب.

ونحن نناقش رابع برنامج حكومة خلال عهدتنا البرلمانية هذه، أتمنى للحكومة الجديدة الثبات في الجهاز التنفيذي لنترافق معا نوابا وحكومة إلى غاية انتهاء عهدتنا التشريعية حتى يتسنى للحكومة تجسيد برنامجها على أرض الواقع خدمة لمؤسسات الدولة وتقويتها واستقرارها.

السيد رئيس الحكومة، أبدي بعض الملاحظات على ما ورد في برنامجكم الثري، وأجزها فيما يأتي:

أصبح الطريق الوطني رقم 4 الذي يعتبر في نظري شريانا من شرايين الاقتصاد الوطني خاصة بالنسبة إلى ولايات الوسط والغرب، والذي يربطها بولايات الشرق، يضيق بل ويختنق أمام مرور عدد هائل من الشاحنات والسيارات، وصار يشكل عائقا وخطرا كبيرين أمام تزايد عدد الحوادث المستمر. وهو موضوع سبق وأن تطرقت إليه في مناقشات برامج الحكومات السابقة. مع العلم أن برنامجكم، سيدي الرئيس، لم يتطرق إلى المشاريع الكبرى ومنها الطريق السريع (شرق - غرب) وهذا ربما لعدم توفر الموارد المالية الكافية. لكن بإمكانكم، سيدي الرئيس، فك الخناق على الأقل بالنسبة إلى النقطة السوداء في وجه المارة، وهي نقطة بلدية موزاية.

كما أعتقد، سيدي الرئيس، أنه بإمكان الجهات المختصة اتخاذ إجراءات آنية لحل هذه المعضلة. وحتى يحسوا بمعاناة مستعملي هذا الطريق، فإنني أدعو السادة الوزراء إلى استعمال هذا الطريق لكن دون (كورتيج) رسمي.

لوزيرها، ولوزارة التضامن المجال الواسع للتدخل بالتعاون مع شركاء متعددين من جمعيات خيرية ومبادرات السلطات المحلية الولائية أو البلدية، لإيواء المئات من المتشردين الذين ينامون على أرصفة مدننا وفي ساحات قرانا.

السيد رئيس الحكومة، في الختام وحتى يتجسد برنامج حكومتكم الثري والطموح في نفس الوقت، يجب أن تعطى تعليمات صارمة للمسؤولين المحليين للتكفل الحقيقي بتطبيقه، مع القيام بزيارات مفاجئة للميدان الجزائري في العمق، حتى وإن اطلعت الحكومة على واقع ما، فهذا لن يكون واجهة كاذبة هيئت بالمناسبة.

سيدي رئيس الحكومة، لأول مرة يدعونا رئيس حكومة لممارسة صلاحياتنا الرقابية التي حولنا إياها الدستور. فنحن لسنا خصوما للجهاز التنفيذي، وإنما نريد أن يكمل بعضنا بعضا مساهمين في إيجاد الحلول لمشاكل البلاد والعباد، متمنين أن تفتح أبواب بعض السادة الوزراء أمام النواب لي طرحوا انشغالات المواطنين واهتماماتهم.

شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا السيد عبد القادر، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر لسهل.

السيد لخضر لسهل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين ومعاونيهم،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

سيداتي، سادتي النواب الأفاضل،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

مستحقات ما أنجزوه، ومتاعب أخرى، وسكنات تحسب على وزير السكن خطأ والشركة القابضة تتفرج؟!.

هذا وكثر الحديث هذه الأيام عن إجراء تحقیقات بخصوص المنتخبين المحليين ومدى شرعية استفادة بعضهم السكن الاجتماعي.

وعليه أدعوكم، سيدي رئيس الحكومة، أن تحققوا وتحققوا من أولئك الولاة الذين وزعوا سكنات على أشخاص لم تطأ أقدامهم تراب البلدية التي بها السكن الممنوح لا قبل المنح ولا بعده، لسبب بسيط وهو أنه فور التوزيع، تعرض هذه المساكن للبيع. كما أدعوكم، سيدي رئيس الحكومة، أن تحققوا وتحققوا من أثرياء لا يعرفون طعم الفقر وربما نشؤوا وترعرعوا بعيدا عنه، ولم يترددوا في انتزاع سكن اجتماعي من حصة الذين هم فعلا يستحقونه، عن طريق بعض الولاة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يحمل مشروع برنامجكم رغبة الحكومة في تحسين المرفق العام والخدمة العمومية التي تقدمها الإدارة. وعليه اسمحوا لي، سيدي رئيس الحكومة، أن ألح عليكم بالإسراع في استدعاء الإطارات التي استهدفتها الحركة التنقلية في أسلاك الإدارة التنفيذية الولائية، والتي لم تشرع بعد في مزاولة أعمالها، والتي ماتزال إلى حد الآن في الولايات الأولى.

السيد رئيس الحكومة، ألاحظ تداخلا في صلاحيات بعض الوزارات. فمثلا نرى وزارة التضامن الوطني تبادر بالتمويل الجزئي لحصص من السكنات لبعض الولايات، وولايتنا نموذج لهذا الوضع، حيث منحت وزيرة التضامن الوطني السابقة ولاية عين الدفلى حصة من الغلاف المالي الضروري لإنجاز سكنات اجتماعية، لكنها لم تنجز إلى حد الآن لعدم استكمال ذلك الغلاف المالي. ونفس العمل جار مع الوزير الحالي في ولاية أخرى.

وأنا أعتقد جازما، سيدي الرئيس، أن قضية السكن مسؤولية وزير السكن، فلتترك له، ولتترك الصحة

لا تحصى، مما حال دون قيام مجلسنا بمهامه والتزاماته سواء على مستوى التشريع أو الرقابة المخول إياها دستوريا، راجيا أن تزول هذه الظاهرة مستقبلا.

النقطة الثانية: القضاء: بالرغم من الجهود التي بذلت سابقا والتي تبذل حاليا، كون القضاء الملجأ الوحيد للفصل في النزاعات واستيفاء الحقوق، إلا أنه يلاحظ عجز في رد الحقوق إلى أصحابها، حيث لم يستطع القضاء التمتع بسلطته، ومرد ذلك في اعتقادي إلى طمس الأدلة وكثرة الفراغات القانونية وعموضها أحيانا. وإلا كيف نفسر العدد المعتبر من الذين رد إليهم القضاء اعتبارهم، ولم تقبل الإدارة إعادة إدماجهم في مناصب عملهم؟

النقطة الثالثة: صندوق الجنوب: أثنى على ما ورد البارحة في تدخل الزميلين مهري جيلالي وامحمد بوعزارة وآخرين بخصوص هذا الموضوع. ولا يسعني إلا أن أقول: اسرعوا، فإلى متى الانتظار؟ وما هي العوائق التي تحول دون تفعيل صندوق الجنوب؟.

النقطة الرابعة: السكن: لا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن مجلسنا الموقر قد أبلى بلاء حسنا ودرس بعناية مشروع القانون الذي قدمته الحكومة السابقة، بل وأوصله إلى ما تريد حكومتكم الوصول إليه في هذا المجال. ومنذ ذلك اليوم، لم يظهر عنه أي شيء. والسؤال المطروح هو: ما هي الوضعية التي آل إليها هذا القانون؟.

هذا وأحيي بصدق فكرة إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي، آملا من كل أعماقي إمدادها بكل العناية اللازمة للوصول إلى بحث علمي حقيقي من شأنه المساهمة في نهضة الأمة ورقيتها، وكذا الوصول إلى مستوى رفيع يكمل استعادة الدولة لهيبتها على غرار المجالات الأخرى المتعددة.

النقطة الخامسة: التربية والتعليم: يعاني هذا القطاع الهام نقصا في مناصب الشغل يقدر - والله أعلم - بما

قبل توجيه تهنتي إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري، أود الوقوف عند نقطة أراها من الأهمية بمكان وتتمثل في أن حركة النهضة ليست ناطقا رسميا باسم المعارضة، لأنها لم توكل من قبل هذه الأخيرة. فلكل مواقفه ومنطلقاته، ولكل طريقته في الممارسة السياسية، والمشاركة هي خيار نهائي بالنسبة إلى حركتنا.

السيد الرئيس، بادىء ذي بدء، وإن كان قد سبقني في ذلك السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، وبعض الإخوة النواب، وامتنع آخرون عن ذلك، أتوجه بتهاني القلبية الخاصة إلى شخص أحيانا الكريم السيد علي بن فليس على الثقة التي حظي بها وطاقمه الحكومي، وأتمنى لهما كل النجاح والتوفيق بما يرفع الغبن عن المواطنين ويرقى بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

وعليه ودون إطالة، لدي نقطة أولى تتعلق بالإدارة والمرسوم رقم 93-54. أعتقد أن الإدارة وجدت أصلا لتكون وجهها للسلطة بالنسبة إلى المواطن، إلا أنه في بلدنا مازالت هذه الأخيرة لم تقتنع بعد بأنها ما وجدت إلا لخدمة الجماهير. وكونها تعتمد في تمويلها على الميزانية العامة المتحصل عليها من الضرائب، إنما أنشئت لتحقيق هدف واحد ألا وهو تقديم الخدمة العمومية للمواطن فقط، وأن المسؤول الأول والأوحد عن عمل الإدارة هو الحكومة.

ومنه، ليست الإدارة حزبا فوق الأحزاب، ولا ينبغي أن تكون كذلك. وفي هذا المقام، أستسمحكم السيد رئيس الحكومة، في الإشارة إلى أنه بالرغم من أن المجالس المنتخبة أولى من غيرها في تقدير المصلحة العامة، إلا أن الواقع أثبت في أكثر من مرة عكس هذه البديهية، حيث ماتزال السلطة التنفيذية التي غالبا ما تتسم بالتعيين، تنظر إلى الهيئات المنتخبة كأدوات لها وليس العكس.

والملاحظ، السيد الرئيس، أن أغلبية نواب المجلس الشعبي الوطني يواجهون على المستوى المحلي عقبات

بلغت الغاية وكذا الشكر والثناء، والسيد رئيس الحكومة يقدر كل ذلك وقد وصلت الرسالة. فبارك الله فيك... مكنه منها كتابة، رجاء... بارك الله فيك.

شكرا للسيد لخضر لسهل مع الاعتذار، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال بن حمودة.

السيد جمال بن حمودة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

زملائي، زميلاتي النواب.

كان يفترض أن أتدخل أمامكم في الساعة العاشرة أو الحادية عشرة صباحا، لكن تشاء الأقدار وإرادة السيد رئيس المجلس أن أتدخل في الساعة الثامنة والنصف ليلا.

نلتقي اليوم كما يعلم الجميع، لمناقشة مشروع برنامج عمل الحكومة الرابعة في عهدة تشريعية واحدة، وكلنا نتساءل مع ذاتنا: ما الفرق بين البرنامج المصادق عليه والبرنامج المطروح علينا للنقاش والمصادقة؟ وهل البرنامج الجديد استوفى كافة شروط النجاح؟ وبالتالي أعفاني من تكرار ما قلناه في سابقه من البرامج.

إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات يحددها - في تصوري - مستوى الفهم والتفهم لطبيعة كل مرحلة وتحدياتها ورهاناتها. ولا أعتقد أن هناك من أبناء الجزائر من يجهل هذه التحديات والرهانات، أو على الأصح، لا أعتقد أن هناك من له الحق في تجاهل أو إنكار ما تعيشه الجزائر اليوم من أمن وأمان بفضل سياسة الوثام المدني، واستجابة الشعب الجزائري لنداء فخامة رئيس الجمهورية الداعي منذ الوهلة الأولى إلى تجاوز آثار الجراح والأحزان التي أثمرتها سنوات جنون العنف والإرهاب. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن

يزيد على 44000 منصب أو ينقص عنه ومازال يسير عن طريق الاستخلاف - والسيد الوزير موجود وهو يعلم ذلك أحسن مني - وهذا أمر يؤسف له أشد الأسف. ومن ثم بات من الضروري التعمق في التفكير للاهتمام بالقطاع وموارده البشرية.

النقطة السادسة: الجانب الاجتماعي: سيدي الرئيس، إنني في سباق مع الزمن. لا يخفى على أحد أن من بين أهداف بيان أول نوفمبر، بناء دولة اجتماعية. واعتقادنا أن الدولة يجب تأسيسها على سياسة اجتماعية قائمة بذاتها، تهدف إلى توفير العيش الكريم للمواطن، لا أن تصبح الخدمة الاجتماعية علاجاً مؤقتاً نتيجة آلام سياسية واقتصادية مفرقة.

ومن ثم يتراءى لي أن هذه السياسة حصرت ضمن إطار الصدقة على المحتاج والرأفة به، وهذا أمر مخجل خاصة ونحن على أبواب الألفية الثالثة.

السيد الرئيس، كيف يمكن تعزيز روح الوثام المدني وتوطيد أركان دولة القانون في ظل وضع اجتماعي مزر تعيشه جماهير عريضة من شعبنا؟ فلا البطالون استطاعوا الحصول على مناصب عمل، ولا المسرحون الذين قضت لصالحهم المحاكم بالرجوع إلى مناصب عملهم مكنوا من ذلك، ولا المسعفون أسعفوا بالرغم من تزايد عددهم بسبب الفاقة والاعتصاب والمتاجرة، ولا المشردون الذين يبيتون على قارعة الطريق وفي الحدائق العمومية، وعلى الأرصفة، تكفل بهم أو روعيت مصالحهم، ولا الجانحون قد أخذ بأيديهم، ولا القناصون من جلدة (الحقارين) والمرتشين، قد أخذ على أيديهم.

إن يقيننا، السيد رئيس الحكومة، في الله قائم في تمكينكم وطاقتكم الحكومي....

الرئيس: شكرا السيد لخضر لسهل.

الشكر والتهنئة قد بلغا، وقد بلغا قبل الآخرين.... أنت

باتخاذ القرار؟.

هذا ويتعلق آخر نقاط مساهماتي المتواضعة في إثراء هذا البرنامج الطموح، بالإنعاش الاقتصادي والخصوصية التي تنوي الحكومة إنشائها وكالة خاصة بها، تسهيلا للتعامل مع المستثمرين ودعما للاستثمار، وإذ نشتمن هذا المسعى فإننا نجدد التأكيد على تحفظاتنا في جبهة التحرير الوطني بشأن خصوصية القطاعات الاستراتيجية، ونقول نعم للخصوصية التي تحمي العمال من التسريح بفضل مناصب الشغل الجديدة التي توفرها، ونعم للخصوصية التي تحسن الخدمات الصحية، وتوفر الدواء والعلاج للجميع. لكن الخصوصية التي تزيد في غبن وإفقار الغالبية العظمى من الشعب، لا نقبلها ولا نرضى بها.

وفي الختام، السيد الرئيس، أقول إن القراءة الخاطئة والتفسيرات المغرضة لتداعيات الأزمة واستغلال البعض لثمارها المرة والمؤلمة وفق حسابات سياسية وحزبية ضيقة، لم تعد تقنع الشعب الذي أدرك من هو حقا في خندقه ويدافع عن مصالحه، ومن يتلاعب بهذه المصالح ويتاجر بها طمعا في المصالح والألقاب. وشكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد جمال بن حمودة.

لو أنني تكلمت في مكان آخر غير هذا، ومع حضور غير هؤلاء، لكان في كلامي إضافة. وطالما أن الحضور هم الحضور، والوقائع هي الوقائع، فأحسن تعليق على التعليق هو عدم التعليق. طبعاً هذه ملاحظة إجرائية خاصة بأخذ الكلمة.

أحيل الكلمة إلى السيد عبد الناصر بن أم هانيء.

السيد عبد الناصر بن أم هانيء: بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة.

معالي الوزراء،

مساحة التفاؤل هذه المرة لها ما يبررها على أكثر من صعيد. كيف لا والبرنامج ينطلق من تأكيد الالتزام بالعمل على تعزيز مفهوم الوثام وتعميقه؟ ويترحم هذا الالتزام في جملة من الأولويات والاهتمامات التي لها التأثير المباشر على مفهوم دولة الحق والعدل والقانون. ولن أبالغ في هذا المقام إذا قلت إن بناء الديمقراطية الحققة والتعددية الصادقة، يبقى مشروطاً بمدى فعالية واستقلالية ونزاهة قطاعي العدالة والإعلام.

إن هيبة الدولة، يا سيادة الرئيس، لا تكمن في حجم وسائل القوة التي تملكها الدول، بل تجسدها العدالة المستقلة التي تضع الحكام والمحكومين سواسية أمام القانون. وإشارة برنامج الحكومة إلى مراجعة جملة من القوانين المرجعية وتعديلها في منظومتها التشريعية يعد - في تصوري - خطوة إيجابية على هذا الطريق. لكن تبقى هذه الخطوة عديمة الجدوى والفعالية ما لم تتزامن مع تجسيد الإجراءات الخاصة بالعنصر البشري العامل في جهاز العدالة، إذ لا يعقل، أيها السادة، أن يبقى القاضي، وهو الذي يشارك الله سبحانه وتعالى في سلب الحرية وأخذ الروح، عرضة للإغراءات والضغط والمساومات المختلفة التي كانت سبباً في سقوط بعض القضاة ورجال العدالة في مستنقع الرشوة والحكم بما يخالف القانون.

سيدي الرئيس، يعد الاهتمام بالعدالة والمنظومة التربوية في أطوارها ومستوياتها المختلفة، قاعدة الانطلاق نحو المستقبل. لكن إذا لم يكن هذا الاهتمام مراعيًا لخصوصيات الواقع وثوابت المجتمع وتضحيات الرجال الذين سبقونا، فإنه سيؤدي حتماً إلى توسيع الهوة القائمة بين الشعب وحكامه.

وما يتداول هذه الأيام عن نتائج لجنة إصلاح العدالة والمنظومة التربوية، يدفع إلى طرح السؤال الآتي: هل تكتسي هذه النتائج، يا سيادة رئيس الحكومة، صفة القرارات الملزمة أم أنها مجرد إنارة تقدم للجهات المعنية

تزر وازرة وزر أخرى". أدعوكم، سيدي المحترم، إلى ضرورة التكفل بكل ضحايا المحنة الوطنية دون استثناء حفاظا على سلامة نسيج المجتمع الجزائري وصونا له من التمزق والاهتزاز مستقبلا، لا قدر الله.

أنتقل بكم الآن سادتي إلى قطاع التربية، لأقول باختصار- إن مستقبل الأمة يحده حاضر المدرسة. فإذا اعتنينا اليوم بالمدرسة وأعطيناها ما تستحق من أولوية، يعني ذلك أننا ضمنا المستقبل، والعكس صحيح. أي أن إهمال المدرسة حاضرا يعني حتما إهمال مستقبل أمة، وبالتالي نقترح في هذا الباب ما يأتي:

- ترقية المربي اجتماعيا، وتحسين ظروف العمل.
- توفير فرص التكوين.
- معالجة ظاهرة الاكتظاظ بتوفير المزيد من الهياكل، وفتح مناصب مالية جديدة للقضاء على العجز في التأطير.
- التخفيف من مواقيت التلاميذ خاصة في مرحلتي المتوسط والثانوي.
- إعادة النظر في البرامج شكلا ومضمونا.
- رفع الحجم الزمني لمادة التربية الخلقية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لتحسين طلابنا من الانحراف.

أما عن قطاع الثقافة، فأقول إن المواطن الجزائري أصبح عرضة لغزو ثقافي غربي مركز، يستهدف تمييع شخصيته، وسلخه من انتمائه الحضاري، وضرب كل مقومات الشخصية المتمثلة في الدين والوطن واللغة. فهل من وقاية؟

سيدي رئيس المجلس، أستسمحكم للحديث عن قضايا تخص ولايتي (ولاية المسيلة) التي دفعت مؤخرا ثمنا باهضا يتمثل في حادثي مرور كانت نتيجتهما 34 ضحية، منهم 11 بدائرة حمام الضلعة، و 23 بدائرة المسيلة، وذلك في غياب السكة الحديدية، إذ ما تزال ولايتنا إلى يومنا هذا تعتمد كلياً على الشاحنات بما في ذلك نقل المحروقات. فهلا عجلتم، سيدي، في إنجاز خط السكة الحديدية؟

إخواني النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مداخلتني هذه بالحديث عن الوثام الوطني لأقول إنه يتحتم علينا شرعا كمسلمين أن نتعاون كلنا لتجسيد هذه المعاني النبيلة على أرض الواقع مصداقا لقوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان". وإيماننا منا بأنه لا تنمية ولا استثمار ولا ازدهار إلا إذا عم السلم ربوع هذا الوطن الجريح، وساده الأمن والاستقرار، وبالتالي أقول لكم، سيدي رئيس الحكومة، إن الإسهام في تحقيق الوثام الوطني لن يتخلف عنه إلا من هو مشكوك في وطنيته، مطعون في ماضيه.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، اسمحوا لي أن أعود بكم إلى البرنامج المقترح علينا، الصفحة 71، باب التضامن الوطني، حيث نقرأ ما يأتي: "ستواصل الحكومة إدراج التكفل بعائلات ضحايا الإرهاب". وأضع خطا تحت كلمتي ضحايا الإرهاب.

سيدي، إذا كنا فعلا نريد أن نضمم جراحنا ونجمع شملنا ونعيد البسمة لأبناء هذا الشعب الصبور، فإنه يجب علينا أن نواجه الظرف بكل شجاعة وموضوعية ونسمي الأمور بأسمائها.

ألا ترون أن الكثير من المسلحين كانوا هم أنفسهم ضحايا؟ طبعاً ضحايا الجهل والحرمان والتهميش. فسهل الزج بهم في متاهات وخيمة النتائج، وينطبق عليهم قوله تعالى: "وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً".

سيدي، حتى لو سلمنا أن هؤلاء لا عذر لهم، وأنهم فاعلون وليسوا مفعولاً بهم، فما ذنب أبنائهم؟

سيدي، إذا زلت أقدام الرجال، فما ذنب الأطفال؟ وإذا أخطأ الكبار، فلماذا نحاسب الصغار؟. وربنا يقول "ولا

الجمهورية بالله العلي العظيم أن يحترم الدين الإسلامي ويمجده. فعليكم، سيدي رئيس الحكومة، أن تترجموا هذا الاحترام وهذا التمجيد إلى حقيقة نعيشها في جميع مؤسسات البلاد. وشكرا لكم.

الرئيس: شكرا السيد عبد الناصر.

أذكر بأن السيد سايج عبد الهادي تقدم بتدخل مكتوب، سوف يمكن منه السيد رئيس الحكومة.

وفي هذا الوقت المتأخر من الليل، تبقى أحسن هدية هي أن أقول لكم تصبحون على خير، على أن تستأنف أشغال المجلس يوم الأربعاء 27 سبتمبر في الساعة الثالثة مساءً، وتخصص للاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات السادة والسيدات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وكذا التصويت على برنامج الحكومة.

شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة

والدقيقة الخامسة والخمسين ليلا.

هذا وأوجه شكري الجزيل إلى معالي وزير التعليم العالي على استجابته الكريمة لرغبة سكان مدينة بوسعادة، وذلك بموافقته على فتح جامعة التكوين المتواصل ابتداء من الفاتح أكتوبر. كما نشكر السيد العميد والسلطات الولائية والمحلية على دعمهم لهذا المشروع الجديد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أتساءل سيدي رئيس الحكومة، عن مصير قانون السكن الذي كنا نأمل أن نضع من خلاله حدا لسماسة العقار والسكن الاجتماعي. وأضع بين أيديكم الانشغالات الآتية:

هل من تشجيع للمستثمرين المهاجرين للعودة إلى بلدهم؟ وللعلم، لدينا أمثلة حية تثبت الممارسات البيروقراطية المنفرة لقدم هؤلاء المهاجرين.

ثم هل من نظرة جديدة للتقسيم الإداري في الجزائر، إذ هناك بلديات ودوائر تقتضي المراجعة، وولايات تتطلب التقسيم للتخفيف من مشاكلها؟ وهل من وقاية للشبيبة الجزائرية من الآفات الاجتماعية التي لا حصر لها وعلى رأسها المخدرات؟ وهل من علاج لظاهرة الانتحار الغربية عن مجتمعنا؟ وهل من علاج لظاهرة التسول؟

وأخيرا، هل من حماية لديننا الحنيف؟ هذه الحماية التي تقرها المادة 76 من الدستور، حيث يقسم رئيس

U O U b

1 - السيد عبد الحميد أوصيف: بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم.

في البداية أهني السيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة على الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد رئيس الجمهورية. كما أتمنى لهذه الحكومة كل النجاح في مهمتها النبيلة والصعبة.

السيد رئيس الحكومة، أثنى على كل ما جاء به زملائي نواب حزب جبهة التحرير الوطني من انشغالات المواطنين واقتراحات بناءة قصد إثراء هذا البرنامج. وتفاديا للتكرار، سينحصر تدخلني هذا في نقطة واحدة تتمثل في سؤال أو تساؤل متكرر من مواطني ولاية جيجل ويتعلق بالمنطقة الحرة "بلازة"، لعله يجد اليوم أذانا صاغية.

السيد رئيس الحكومة،
- رغم استعادة الأمن والاستقرار،
- ورغم انتهاء الأشغال بها والتي بلغت قيمتها أكثر من 150 مليار سنتيم،
- ورغم التزام فخامة السيد رئيس الجمهورية أثناء زيارته لولاية جيجل، إلا أنها لم تشتغل حتى الآن.

السؤال هو: هل ستشتغل؟ أو متى تشتغل؟
السيد رئيس الحكومة، إن مواطني ولاية جيجل ينتظرون منكم جوابا صريحا ونهائيا حتى وإن كان ثقيلًا.

وفقكم الله في خدمة الوطن والمواطن.
شكرا والسلام عليكم.

2 - السيد عبد الهادي سايح: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
معالي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة الصحفيين.

تعيش الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ومعرفية تجعلنا أشد حاجة إلى حكومة قوية كفأة مهيبة غير خاضعة للتقلبات السياسية ولكنها ليست بخارجة عنها، تعمل بانسجام هيكلي مع المؤسسات المنتخبة على إحداث فضاءات واسعة تمارس عبرها نشاطاتها بكل فعالية، تطمئن للإنسان الجزائري كفرد وكمجتمع، ويطمئن لها الإنسان الجزائري في المواطنة الحقيقية، يجد حقه في الحرية، والكرامة والعدالة الاجتماعية، وفي التوزيع العادل لثروات البلاد. يجد حقه في التعبير عن مصالحه، وعن انشغالاته وتطلعاته، كما يجد حقه في الدفاع عن آرائه وعن اختياراته، وسيادته وحقه في رفض الوصاية عليه. تضمن له المساهمة المستديمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والمهنية، وكذا الحضور الفعال والفاعل في جدلية الأحداث، والعيش في كنف السلم والوئام والرفاهية وفق خصوصياته العامة والخاصة، وفي إطار ثوابت الأمة ومقدساتها من وطن ولغة ودين...

إننا نعيش تحولات في العلاقات الفردية والجماعية وفي المفاهيم والأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتوجهات والبحث في كنه الأزمة التي تنخر النظام الجزائري وتزعزع منابع التي تغذي حياتنا الفردية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية.

تعيش وتحيا مرحلة انعدام الوزن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الدبلوماسي رغم تغيير طفيف يظل مربوطا بتحسين الأوضاع الداخلية.

فرغم كل المظاهر التي طبعت برامجها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التربوي، لم تتمكن من بعث الأمل الذي انتظرته الجماهير. ولم يكن المطلوب من هذه الحكومات الأخذ بيد كل جزائري نحو الرفاهية، إنما كان المطلوب منها التخفيف من حدة قساوة الأوضاع في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة.

لم تتمكن الحكومات السابقة خارج مساحة "الكلامولوجيا" الواسعة من تحقيق أبسط تحول إيجابي في الواقع اليومي المر للحد من شراسة:

- الفقر الذي ما يزال يزحف بسرعة في شتى الاتجاهات والذي بعد أن سحق الشرائح الدنيا في المجتمع، أخذ يلتهم بجشع الطبقة الوسطى إلى أن لامست بخطورة حدود الفقر البيينة، حيث بدأت الاختلالات الاجتماعية تتضح يوما بعد يوم.

- المرض الذي يضرب بقوة مع غياب شبه تام لسياسة صحية وقائية فاعلة، مع ندرة الأدوية الأساسية بالمستشفيات والمصحات.

- الآفات الاجتماعية الخطيرة: المخدرات، الخمر، المتاجرة بأعراض النساء وحتى الفتيات القاصرات في وضوح النهار وفي قلب الأماكن الأهلة بالسكان والمترسنة برجال الأمن، تفشي الجريمة، الانتحار، الاختلاسات والسراقات.

- الجهوية والمحسوبية، الرشوة، والحفرة والتعسف في استعمال السلطة.

- الإرهاب المسلح المباشر وإرهاب مافيا المال والاقتصاد والعقار.

- البطالة التي فاقت نسبتها 30٪، أي وجود ما يزيد عن 3 ملايين بطال.

- الجوع وسوء التغذية والسكن في العراء.

إن الأوضاع الاجتماعية لا تبعث أبدا على الارتياح بقدر

إننا نعيش تحولات في الوسائل من منجزات العلم والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لتوسيع مجالات تمدننا وثقافتنا وعملنا حتى لا تصبح تلك الوسائل ذاتها وسائل استبعادنا.

إننا نعيش الآن وعلى مستويات كثيرة محاولة إعادة تركيب إجمالي للأشكال السياسية في أبعادها المختلفة: سيادة الشعب، نوع الديمقراطية وأشكال التعامل معها، التعددية السياسية الحزبية والنقابية والإعلامية، حرية التعبير والصحافة والنشر، والحريات الأساسية الفردية والجماعية وحقوق الإنسان الخ...

وإن تكرار إخفاقات واستنساخ أخطاء الحكومات السابقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وحتى دبلوماسيا، يجعل أمر الإسراع في النهوض بالمجتمع المدني أولوية حتمية لكبح جماح السلطة حتى لا تكون فوق المجتمع وإنما تعمل لصالحه، ويدعو كل المخلصين لهذا الوطن في الأحزاب والحركات والمؤسسات العلمية والنقابية والفكرية، إلى التحرك السريع تجاه تعبئة الجهود داخل البلاد وخارجها مع الجاليات الجزائرية لإنشاء تكتلات اجتماعية واقتصادية وعلمية وثقافية وفكرية ومهنية تقف في وجه "المونولوج" السلطوي، وتفرض مبدأ الحوار والتحاور المدني. وعبر ثلاثية طبقة سياسية (مجتمع مدني سلطة) لدعم مسعى تمدن النظام الجزائري وديمقراطيته، حيث حققت مؤسسات المجتمع في بلدان كثيرة من العالم، كانت تعيش نفس تحولاتنا، نتائج هامة ساهمت في تدمير بعض بنيات تلك المجتمعات القديمة التي ابتلعتها الأنظمة وسيرتها وفق نمطية السلطة أولا والسلطة دائما.

سيدي رئيس المجلس الموقر،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء.

إن الجزائر وبعد المخاضات العسيرة التي عاشتها مع الحكومات السابقة التي تعاقبت أمام مجلسنا، ماتزال

السياسية والاقتصادية التي تغلف تلك التجارب المصدرة إلينا بنفس أسلوب المنتج في اليد والمفتاح في اليد الذي ساد سياسة التصنيع المصنعة سنوات القوة النفطية مع بداية السبعينات.

سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء.

لقد ناقشنا في مجلسنا هذا وفي مدة قصيرة برنامج ثلاث حكومات كانت كلها تتفق في إشكاليات الطرح التي غطتها البلاغة السياسية وغابت عنها القواعد الأساسية والضرورة لبناء أي برنامج،
- الأبعاد الرقمية التقديرية والمقارباتية،
- الأبعاد الزمنية والمكانية،
- وسائل وآليات وميكانيزمات التمويل خارج المحروقات والجبابة.

آليات المراقبة:

ناقش مجلسنا هذه البرامج ولم يناقش الحصائل، وحتى لو فعل ذلك لما تمكن، لأن البرامج كلها تغيب منها مقومات التقييم.

واليوم ونحن أمام برنامج جديد لحكومة جديدة، خالفت سابقتها في أسلوب وضع وصياغة برنامجها الذي هو ترجمة لمحاوّر برامج فخامة السيد رئيس الجمهورية بإسناد عملية التحضير لأفواج عمل مشكلة من السادة الوزراء الذين يمثلون الطبقة السياسية الفاعلة. ويقدر ما يعطي لهذه الحكومة وبرنامجها بعض أجزاء من الواقعية، فإنه يضعنا نحن النواب أمام مسؤوليات تاريخية.

أولها: نبخس الناس أشياءهم ونقول إن لبرنامج حكومة السيد علي بن فليس بعض المميزات الخاصة في جوانب كثيرة والتي يمكن حصرها في:
1 - محاولة تخطي كل ما هو ظرفي.
2 - محاولة التعرف بدقة على المحركات الجوهرية

ما تدعو إلى الانشغال والتكفل السريع بها.

وإذا ما استمر النموذج الاجتماعي والاقتصادي القديم والذي ماتزال بعض بقاياها قائمة، فإن الخلل سيتفاقم إلى درجة تعرض استقرار الأمة إلى الخطر والعجز عن التحكم فيه لا سمح الله.

إن مؤشرات وضع اقتصادنا الوطني تحمل في ثناياها علامات تؤكد تعمق الاختلالات:

- تبعية كبيرة لمداخل صادرات المحروقات.
- إفلاس الآلة الاقتصادية.
- تقهقر وتيرة النمو الحقيقية وليس الافتراضية، والنظام عندنا يأخذ بالافتراضات على أنها حقائق.
- ضعف الموارد المتاحة أولا لتمويل الجهد التنموي رغم ارتفاع سعر البترول.
- سوء الاستعمال المزمّن للقدرات الإنتاجية التي تتراوح نسبتها ما بين 45٪ و 50٪ ولم يتجاوزها إلا عدد قليل من المؤسسات.
- ضعف مستويات الإنتاج.
- تدهور وضع المؤسسات التي تعاني :
- تكلفة الإنتاج الباهظة، عجز في الاستغلال، اختلالات مالية، إفلاس شبه كامل.
- واردات الجزائر في تزايد مستمر تعكس الحساسية الفائقة للاقتصاد تجاه الموارد المالية الخارجية.
- زراعة غير قادرة على ضمان تغطية الحصة الغذائية للمستهلك الجزائري. فالموارد الأساسية كالحبوب والحليب والزيت والسكر التي توفر 3/4 الحصة الطاقوية، مستوردة بنسبة 73٪ والفاتورة الغذائية ماتزال تستوعب أكثر من ربع المداخل الخارجية للبلاد.
- ركود الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد.
- إخضاع الاقتصاد الوطني لسياسة اقتصادية قصيرة تخفق فيه الأبعاد الاجتماعية والسيادة الوطنية.
- محاولة إخضاع المؤسسات الاقتصادية إلى حوصلة غير مدروسة وغير مأمونة العواقب في غياب أي حوار مع المختصين، واتباع تجارب تمت في طبيعة اقتصادية غير متماشية مع الطبيعة الجزائرية، ناهيك عن الخلفية

إلا:

- 1 - بضرورة التركيز على إعادة النظر في وظيفة الدولة ومهامها واعتبارات وجودها.
- 2 - بضرورة التركيز على إعادة النظر في بنیان الدولة، وطبيعة العلاقة بين قطاعاتها والمؤسسات الدستورية، والعلاقة بينها وبين المواطنين.
- 3 - بالانتقال من سلطة الدولة إلى دولة السلطة.
- 4 - بإعادة انتشار سياسي وتأسيسي يقوم على المشاركة الفعالة بين دولة السلطة والطبقة السياسية.
- 5 - بإلغاء احتكار الوظائف والمسؤوليات السامية.
- 6 - بتغيير مفاهيم التسيير والتدبير.
- 7 - بتغيير القناعات والسلوكيات المترسبة في أعماق جيل من المسؤولين تشربوا حتى الثمالة بأفكار "الغاية تبرر الوسيلة" وغايتهم الحفاظ على امتيازاتهم وامتيازات من يقف وراءهم من الكبار.
- 8 - بالقضاء على وهم الدولة القادرة على كل شيء والحامية لكل شيء، وفتح المجالات للمجتمع المدني والحركات الجمعوية والطبقة السياسية لتحريك القدرات الشعبية وتوجيهها.
- 9 - بالقضاء على وهم قطاع محروقات يمول جل المطالب الاجتماعية والأنظمة الإنتاجية القائمة بالواردات الخارجية.
- 10 - بالقضاء على وهم انتعاش القطاع الإنتاجي ضمن إطار النمط الاقتصادي الحالي.
- 11 - بإنعاش التنمية المكثفة لا سيما التصنيع بالمعنى الواسع للعبارة.
- 12 - ضمان مكانة جديدة للجزائر ضمن التوزيع الدولي للعمل لا سيما دخول الحركة برؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وشراكة، وبالتالي إحداث شروط تنوع الصادرات.
- 13 - بإقامة اقتصاد سوق تحكمه المعايير العالمية في ميادين المنافسة، وتوجهه عقلية غير متأثرة بالاقتصاد المخطط والموجه.
- 14 - بتكثيف العمل الفلاحي وعصرنته.

سيدي الرئيس،

للأزمة وعوامل تخطيها.

- 3 - الأخذ بعين الاعتبار تحولات المجتمع بما فيه الكفاية.
- 4 - يسعى في اتجاه قطيعة منشودة تتمثل في القضاء على الأنماط والتصورات التي تجاوزها الواقع.
- 5 - يسعى لتحرير القدرات التنموية.
- 6 - يسعى من خلال اصلاح العدالة والمنظومة التربوية، وإعداد المبادئ السليمة للإسلام دين الدولة، وبعث دور المسجد والعلماء والفقهاء، وإلى تفادي القطيعة المفروضة التي تنتج عن استمرار تعفن الوضع في كافة الميادين وتؤدي إلى انعدام الاستقرار والأمن والعزلة الدولية والإقليمية والتقهقر العام.
- 7 - يسعى في اتجاه مرحلة انتقالية تنشطها وتديرها دولة قوية.
- 8 - يأخذ بعين الاعتبار جذور الجزائر وموقعها على مختلف المستويات والأصعدة.
- 9 - يسعى في اتجاه مشروع دولة ديمقراطية بطرح مجموعة من التعديلات الهيكلية تسمح بإدخال الجزائر في ديناميكية البلدان الفاعلة.
- 10 - يسعى في اتجاه سياسة اجتماعية سخية من حيث المبادئ، غير أنها معيارية في خطواتها ولا تخدم بسرعة مصالح الطبقات المتضررة.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

من القراءة الأولية لبرنامج الحكومة المطروح للنقاش، تبدو المحاور والأهداف، وهي مغلقة ومعلبة في شكل جيد يسهل تسويقه، كافية لتغيير الواقع والنهوض بالجزائر. لكن القراءة المتأنية والنقدية تبين الكثير من جوانب القصور، وإن الدخول في مناقشة القصور وأسبابه ودوافعه، تبعدنا عن أهدافنا المنشودة. فنحن في حركة مجتمع السلم نقد ونقدم البديل وهدفنا هو المساهمة في تغيير الأوضاع وإحداث النقلة النوعية.

لهذا أقول إنه لا يمكن إصلاح الأوضاع التي نعيشها في مختلف المجالات والتي أهملها برنامج الحكومة الجديدة

الديمقراطية وتكريسها باعتبارها قيمة وسلوكا.

ويتعين على النظام التربوي أن يتكفل في مناهجه بالنهوض بهذا البعد، وأن يكرس في الوقت ذاته مبدأ ديمقراطية التعليم المتمثل في:

- الحق في التعليم.
- إجبارية التعليم الأساسي.
- مجانية التعليم حسب ما يحدده القانون.
- تكافؤ الفرص، وتحقيق مبدأ الإنصاف بين المتعاملين.

2 - الفلاحة وضمان الأ من الغذائي:

تؤكد جميع الحصائل والموازنات التي أجريت أخيرا ما تتسم به الفلاحة بالذات ومجموع العالم الريفي من أزمات مستحكمة، الأمر الذي يدعو إلى:

- 1 - إعادة الاعتبار إلى العالم الريفي وإعادة تأهيله وتنميته.
- 2 - تنمية زراعية من أجل فلاحة متكاملة تجد مكانها من جديد ضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.
- 3 - وضع سياسة زراعية طويلة الأمد تقوم على أولويات تناسب الاحتياجات الأساسية من أجل ضمان الأمن الغذائي الأدنى للبلاد.
- 4 - ضمان استقرار السياسات العقارية.
- 5 - إشراك المنتجين في تحديد الأهداف والوسائل المطلوبة.
- 6 - ضمان ملاءمة الوسائل المخصصة مع احتياجات القطاع.
- 7 - إدماج الصناعات الغذائية في قائمة الأولويات.
- 8 - تطوير سياسة قروض واستثمارات ترتبط بالتضامن الوطني من خلال ميزانية الدولة.
- 9 - بلورة سياسة فعالة في مجال الأسعار والقروض والجباية المشجعة والمحفزة وكذلك نظام حماية المنتجات والمنتجين.

10 - سن قانون للتوجيه العقاري.

11 - مكافحة حالات تبور الأراضي.

12 - تقويم الريف وتنميته والحفاظ على الطابع الريفي.

السيد رئيس الحكومة،

أعلم علم اليقين أن البرنامج الموضوع أمامنا للمناقشة سيمر كغيره من البرامج، ومع ذلك أقدم بعض الملاحظات المستمدة أصولها من مرجعية الحركة وبرنامجها الذي يلتقي وبرنامج فخامة رئيس الجمهورية في جل المحاور إن لم أقل كلها حول بعض المحاور أو المحطات الهامة.

1 - المنظومة التربوية:

لقد تناول البرنامج موضوع التربية والتكوين والبحث العلمي، وترك المنظومة التربوية في حالة إرجاء قصري في انتظار نتائج اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وما دام في الأمر إرجاء، فإنني أقول إنه يجب التركيز على مهمات النظام التربوي ذات الأولوية والتي هي:

أولا: البعد الوطني:

إن الإسلام والعروبة والأمازيغية هي المكونات الأساسية للأمة الجزائرية التي تكرر أصالتها. ويتعين على المنظومة التربوية أن تعمل على ترسيخها والنهوض بها لضمان الوحدة الوطنية والمحافظة على الشخصية الجزائرية. كما يتعين عليها وهي متجهة نحو المستقبل، أن تعمل على إحكام التلاحم العضوي بين هذه القيم الأصيلة وتوقان الأمة إلى التقدم والحداثة.

ثانيا: البعد العالمي:

يتميز عالم اليوم بالترابط في كل المجالات وبوفرة المعلومات والخدمات، ومن الطبيعي أن يقوم النظام التربوي بالتفاعل مع هذه المستجدات، مما يتطلب تحديث المناهج وعصرنة الوسائل قصد الإسهام في التنمية المستديمة والاشتراك في بناء صرح التراث الإنساني بمراعاة التعايش السلمي وحقوق الإنسان والتعاون الدولي والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب.

ثالثا: البعد الديمقراطي:

يتجلى هذا البعد في التوجهات الجديدة للبلاد الرامية إلى بناء نظام ديمقراطي يعمل على نشر الشفافة

كما أصبح الجوع وسوء التغذية يدفعان النوعين (الرجل والمرأة) إلى امتهان الرذيلة والجريمة.

كل هذا ونحن نقول جزائر الكرامة والعزة، فأى كرامة وأي عزة مع هذه الأوضاع؟

ومما يزيد في تعفن هذه الأوضاع، بروز ظاهرة خطيرة تتمثل في إفرازات الطبقة الموهلة في الغنى والرفاهية، التي أصبحت تشتري كل شيء؛ السلع والضمائر، والأعراض بشكل يتحدى المجتمع ويدعوه إلى الانفجار.

والغريب أن إفرازات الطبقة المسؤولة عن البلد أصبحت تنحو منحى إفرازات الطبقة السالفة الذكر، والفرق بينهما أن الثانية تملك القوى والسلطة والمال والحماية أكثر من الأولى.

كل هذا أدى إلى استقالة الشعب جماعيا عن أى عمل منتج.

فبأى آليات وميكانيزمات أو استراتيجيات تقوم السيد رئيس الحكومة بالرد على هذه التحديات التي تبطل مفعول برنامجكم المستمد من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية؟

إن لكم في الطبقة السياسية لو أحسنتم تفهم الأوضاع خير معين وخير سند. فلنعد إلى حرية العمل السياسي مكانتها، ولنعد إلى الحوار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنقابي، فإنه وحدة صمام الأمان.

والسلام عليكم.

13 - إعادة نشر الخدمات العمومية في الريف.

14 - النهوض بالفلاحة أو الزراعة الصحراوية.

15 - تطوير الزراعات الجبلية وتشجير الغابات بالأشجار المنتجة.

16 - تطهير السدود لرفع طاقتها الاستيعابية، وتوسيع شبكات السقي لمياه السدود.

17 - توسيع شبكات الخدمات الفنية الناجعة وذات المستوى العالي.

18 - تجديد السهوب وتنظيم إنتاج تكميلي للعلف مع وسائل الوقاية من التصحر.

3- الآفات الاجتماعية والتدهور الأخلاقي:

لقد تزامن مع الإرهاب والفقر والبطالة والأمراض، ظهور آفات اجتماعية خطيرة أتت على الأخضر واليابس، وظلت السلطة تتعامل معها بعدم الاكتراث والاهتمام، مما شجع عليها، فالفاحشة اليوم أصبحت ترتكب على قارعة الطرقات السريعة، وفي الحداث العمومية جهارا نهارا، والمتاجرة بأعراض النساء أصبحت صناعة ومهنة. حتى الفتيات القاصرات لم يسلمن منها، فالإقامات الجامعية للبنات أصبحت مرتعا لجموع مرضى الفاحشة. والأخطر في الأحداث هو تشكل شبكات تقوم بتسويق الفاحشة وسط هذه الإقامات، أرتال السيارات صباح مساء تحاصر هذه الإقامات بكل ما بداخل هذه السيارات من مغريات، وقد وصل الحد إلى التهديدات والعنف.

أصبحت المخدرات والخمر والانتحار والاختلاسات والسرقات مظاهر اعتدنا عليها، ولم تعد تحرك لا في السلطة ولا في المواطن أدنى شعور.

رقم الإيداع القانوني
99/ 1283